الأمم المتحدة S/2009/129

مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بقراره ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وطلب مني تقديم تقرير عن تنفيذ تلك الولاية بصورة شبه سنوية. ويتناول هذا التقرير المرحلي التطورات الرئيسية التي طرأت منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/586) وحتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، حسب المبيّن في قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بدلائل مشجعة عن وجود استعداد جديد لدى القيادة السياسية في هايتي على العمل معا، ولا سيما من أجل التصدي للأزمة التي أحدثتها سلسلة مدمرة من الأعاصير والعواصف المدارية، وفي الآونة الأخيرة، التوترات المتصلة بانتخابات مجلس الشيوخ المقبلة.

٣ – وبعد مرور زهاء خمسة أشهر على التصويت لصالح حجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء السابق جاك – إدوارد أليكسي، وافق مجلس الشيوخ على إعلان السياسة العامة (*Déclaration de politique générale*) الذي قدمته ميشيل دوفرير بيير – لوي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وأدت اليمين الدستورية كرئيسة للوزراء في اليوم ذاته. وقد جاء الإجراء الذي اتخذه مجلس الشيوخ على خلفية وجود حالة ماسة إلى اتخاذ إجراءات حكومية متضافرة من أجل التصدي لعواقب العواصف التي اجتاحت البلد في آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، وأحدثت أضرارا بالغة بالبنية الأساسية في البلد وبمواطنيه. وقد شمل ذلك

هبوب العاصفة المدارية هانا، التي أحدثت ليلة ١-٢ أيلول/سبتمبر فيضانات وأضرارا هائلة، لا سيما في مدينة جوناييف (حسب التفاصيل الأخرى الواردة أدناه). وقد لقي تنصيب الحكومة الجديدة ترحيب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي الأوسع، الذي سعى إلى تشجيع اتباع النهج التعاوني المطلوب للتوصل إلى حل لهذا المأزق السياسي الذي طال أمده.

٤ - وقد سيطرت الحاجة إلى التصدي معا لعواقب الأعاصير المدارية على برامج الحكومة والبرلمان في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. إذ وافق مجلس النواب في ٨ أيلول/سبتمبر ومجلس الشيوخ في ٩ من الشهر نفسه على قانون يتيح للرئيس إعلان حالة الطوارئ في أعتاب الكوارث الطبيعية، وحدد بالتالي نظام مرن لصرف الأموال الوطنية بغرض مساعدة السكان المتضررين. واستعمل الرئيس رينيه بريفال سلطاته في يوم لاحق، بأن مكّن الحكومة من صرف ٢٠٠ مليون دولار كمعونة إغاثة لضحايا الأعاصير. وانضم القطاع الخاص في هايتي إلى جهود الإغاثة بجمع الأموال والمساعدات العينية، بينما قدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة، حسب التفاصيل المبيّنة أدناه. وبعدئذ، وافق البرلمان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على ميزانية منقحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٥ - وعقب فترة التعاون المذكورة، تدهورت العلاقات بين الفرعين التنفيذي والتشريعي في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أعرب البرلمانيون عن عدم ارتياحهم إزاء الحكومة الجديدة، وشككوا، على وجه الخصوص، في طريقة إدارتها للأموال المقدمة بعد وقوع الكوارث. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى ائتلاف لسبوا، وهو الائتلاف السياسي الرئيسي الممثل في الحكومة، استجوابا ضد وزير الاقتصاد والمالية، حيث اعتبروه مسؤولا عن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها هايتي. ورغم أن هذا الإجراء، الذي يمكن أن يصل في نهاية الأمر إلى التصويت بحجب الثقة عن الحكومة، قد أُجل فيما بعد إلى أجل غير مسمى، واصل البرلمان عقد العديد من جلسات الاستماع مع رئيسة الوزراء وعدة وزراء.

٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وافق ممثلو الحكومة والبرلمان على جدول أعمال تشريعي مشترك لعام ٢٠٠٩. وشكّل ذلك تطورا غير مسبوق في تاريخ هايتي الحديث، حيث وفر الأرضية اللازمة لتجديد الآمال والتعاون. وأسفرت الانتخابات البرلمانية الداخلية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير عن انتخاب مكتب جديد لمجلس النواب، أعرب عن التزامه بتنفيذ برنامج العمل التشريعي المشترك لعام ٢٠٠٩، بيد أن التقدم المحرز في تنفيذه ما زال متواضعا حتى الآن. وفي الوقت ذاته عاد مجلسا البرلمان في كانون الثاني/يناير أيضا إلى

تناول مشروع الميزانية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ المقدم من الحكومة، وصدر العديد من التوصيات لإدخال تنقيحات عليه. و لم تكن الميزانية قد اعتُمدت بعد وقت كتابة التقرير.

٧ - وفي داخل مجلس الشيوخ، جرى تمديد ولاية المكتب الحالي بسنة إضافية دون تصويت، بعد فشل أي من المرشحين الجدد لرئاسة المكتب في الحصول على الأغلبية المطلوبة. وأسهم ذلك التنازع على القيادة في حدوث توترات داخل مجلس الشيوخ، الذي تعطلت أعماله بشدة نظرا إلى أنه منذ أيار/مايو ٢٠٠٨ لم يُشغل سوى ١٨ مقعدا من مجموع مقاعده البالغ عددها ٣٠ مقعدا. وعلى إثر ذلك، باءت بالفشل عدة محاولات لعقد جلسة لمجلس الشيوخ في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب (١٦ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ).

٨ - ومن شأن تنظيم الانتخابات لشغل ١٢ مقعدا شاغرا في مجلس الشيوخ المساعدة على تيسير أعمال المجلس. بيد أن الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي يستلزم أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وأن تجري في ظل حوار منفتح وسلمي. واعتُبر إلى حد بعيد قيام مجلس الانتخابات المؤقت بتسجيل ٣٣ حزبا سياسيا إجراء يتفق مع ذلك النهج. بيد أن قرار مجلس الانتخابات في ٥ شباط/فبراير باستبعاد مشاركة ٤٠ من المرشحين لمجلس الشيوخ، من بين ١٠٥ مرشحين، بما في ذلك جميع ممثلي حزب فانمي لافالاس، كان محل تساؤلات من الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي، بالنظر إلى تأثيره المحتمل في مدى مصداقية العملية الانتخابية.

٩ - وعلى مدار الفترة قيد الاستعراض، قرر الرئيس بريفال الدعوة إلى الوحدة الوطنية من أجل بناء السلام وتعزيز التنمية الطويلة الأجل. وفي الخطاب الذي ألقاه إلى الأمة بمناسبة العام الجديد، أشار إلى أن إعادة بناء البنية الأساسية وإجراء حوار وطني في البلد هما الأولويتان الأساسيتان له خلال عام ٢٠٠٩. وبعدئذ أنشأ الرئيس أربع لجان تختص بالإصلاح الدستوري، وإصلاح قطاع العدل، والقدرة التنافسية، وتكنولوجيا المعلومات، تضم جميعها مجموعة متباينة من ممثلي القطاعين العام والخاص. وفي حين أن اللجنة الأخيرة من تلك اللجان قد أوكل إليها تقديم تقرير في غضون ١٢ شهرا، فإن من المتوقع أن تقدم اللجنة الأولى، المعنية بالإصلاح الدستوري، توصياتها إلى الرئيس في غضون أربعة أشهر.

١٠ - وما برح الرئيس يسعى إلى ترسيخ التعاون بين هايتي والشركاء الدوليين الرئيسيين كوسيلة لمساعدة البلد على تلبية الاحتياجات العاجلة. وفي هذا الصدد، زار الجمهورية الدومنيكية يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير للمشاركة في اجتماع تناول المسائل الاقتصادية، وأجرى زيارة إلى واشنطن العاصمة في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير. وفي

الوقت ذاته، جار النظر في إعادة إنشاء اللجنة المشتركة الهايتية – الدومنيكية التي من شأنها تيسير التعاون بين الحكومتين بصدد المسائل التي تهم كليهما.

١١ – وقد قام بول كولبير، وهو عالم اقتصادي بارز يعمل في جامعة أوكسفورد، بزيارة هايتي في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلبي، للمساعدة على تحديد التدابير التي من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي الطويل الأجل في هايتي. وقد قام فيما بعد بتحديد عدد من المقترحات، تتركز بوجه خاص على توفير الوظائف من خلال إنعاش الصناعات المخصصة للتصدير، ويتوخى منها الإسهام في عمليات التباحث التي تجريها حاليا السلطات الوطنية، واستكمال الاستراتيجيات القائمة من قبيل تقييم احتياجات ما بعد الكوارث، وورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد لقيت تلك الاقتراحات ترحيب الرئيس ورئيسة الوزراء وكذلك القطاع الخاص.

١٢ – في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس بريفال، إلى جانب رئيسة الوزراء بيير – لوي، وأعضاء حكومتها، مرسوما بإجراء الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والجولة الثانية من تلك الانتخابات في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وكانت الانتخابات قد أُرجئت منذ نهاية عام ٢٠٠٧. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقديم المساعدة في المجالات التقنية واللوجستية والأمنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت، وغير ذلك من سلطات هايتي دعما لتلك العملية.

١٣ – وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استهل مجلس الانتخابات المؤقت عملية تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين لتلك الانتخابات. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس قائمة تضم ٣٣ حزبا من الأحزاب السياسية خُولت التنافس في الانتخابات، بما في ذلك حزب فانمي لافالاس. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تبين لدى إقفال عملية تسجيل المرشحين، أن ١٠٥ مرشحين قد سجلوا أسماءهم للمشاركة في الانتخابات، حيث يتنافس مرشحون من لسبوا ويونيون وفانمي لافالاس في جميع المقاطعات العشر. وقد تقدم للترشيح ما مجموعة ١٦ مرشحا للتنافس على ١٢ مقعدا شاغرا كممثلين عن حزب فانمي لافالاس، مستندين في ذلك إلى إذن حصلوا عليه من قياديتين منفصلتين داخل الحزب. وفي ٥ شباط/فبراير، نشر المجلس قائمة تضم ٦٥ مرشحا أُعلن صلاحية ترشيحاتهم، في حين أُعلن عدم صلاحية ترشيح ٤٠ مرشحا، بمن فيهم جميع المرشحين المقدمين من جبهتي حزب فانمي لافالاس، فضلا عن سبع مرشحين من بين تسعة مرشحين أعلنت منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في هايتي رفضها لهم، حيث ذكرت أنهم يفتقرون إلى الأمانة الضرورية

التي تكفي للنظر في توليهم المنصب. وعقب الإعراب عن القلق بشكل واسع النطاق، حسب المبين أعلاه، أعلن المجلس عن منح فترة أسبوع أخرى لتلقي الشكاوى من المرشحين الذين رُفض ترشيحهم، ونشر بعدها قائمة نهائية ضمت ٧٤ مرشحا قُبلت ترشيحاتهم. وفي حين أن تلك القائمة ضمت ممثلين عن ١٦ حزبا سياسيا وأربعة مرشحين مستقلين، استمر استبعاد جميع مرشحي حزب فانمي لافالاس، استنادا إلى أن الحزب لم يقدم قائمة منفردة وموحدة تضم المرشحين المأذون لهم بالترشح من الرئيس الرسمي للحزب، وهو جان - بيرتراند أريستيد، الرئيس السابق.

١٤ - ورغبة في استيفاء المتطلبات الجديدة التي نص عليها قانون الانتخابات الصادر في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، التي تقضي بتيسير عملية الاقتراع، أعلن مجلس الانتخابات المؤقت بدعم من البعثة، عن وجود ٦٣٠ مركز اقتراع جديد في جميع أرجاء البلد، إضافة إلى المراكز القائمة البالغ عددها ٨٢١ مركزا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بدأت الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة بشكل مشترك في تقييم مدى أمن المراكز الجديدة، حيث انتهى إعداد ذلك التقييم في شباط/فبراير. وأعلن المجلس عن مسابقة تنافسية لتشغيل الموظفين اللازمين لمكاتبه الإقليمية البالغ عددها ١١ مكتبا، ومكاتبه المحلية البالغ عددها ١٤٢ مكتبا، حسب ما يقتضيه قانون الانتخابات. وفي شباط/فبراير تسلم جميع الموظفين على الصعيد الإقليمي عملهم، في حين من المتوقع أن يتم في آذار/مارس تسلم الموظفين على الصعيد المحلي لعملهم. ومن المعتزم توظيف وتدريب أفراد أمن للانتخابات في آذار/مارس، على أن يتم نشرهم في جميع مراكز الاقتراع بحلول منتصف نيسان/أبريل بغرض تأمين المواد المستعملة في الانتخابات.

١٥ - وقد أسفر قيام المكتب الوطني لتحديد الهوية في هايتي بتحديث قوائم الناخبين، بدعم من منظمة الدول الأمريكية، عن تسجيل ما يزيد على ٥٨٠ ٠٠٠ ناخبا جديدا اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٠٩، وبذلك يصل مجموع عدد الناخبين المؤهلين للاقتراع في هايتي إلى ٤ ١١٩ ٦٠٠ ناخب. وفي كانون الأول/ديسمبر أعلنت السلطات الوطنية عن طبع وتوزيع بطاقات جديدة للناخبين.

ثالثا - الدعم المؤسسي وتعزيز الدولة

١٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية على الصعيد الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على البرلمان ووزارة الداخلية والحكومة المحلية، مع استمرارها في تقديم دعمها إلى السلطات المحلية.

١٧ - وفي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شارك ممثلو الحكومة والبرلمان، بدعم من البعثة والجهات المانحة، في حلقة عمل مشتركة، تُوجت باعتماد جدول أعمال تشريعي متفق عليه لعام ٢٠٠٩، حسب ما أشير أعلاه. ويشمل جدول الأعمال ٣١ قانونا و ١٠ اتفاقيات، بما في ذلك التدابير التي يمكن أن تساعد على توطيد الاستقرار، مثل التشريعات الرامية إلى مكافحة الفساد، ومشروع القانون الجمركي. وسيمثل التنفيذ الناجح لجدول الأعمال الهام هذا زيادة كبيرة في النشاط التشريعي مقارنة بالسنوات السابقة، وسيتطلب بذل جهود كبيرة من جانب الحكومة لإعداد مشاريع التشريعات، ومن جانب البرلمانيين لدراستها واعتمادها. بيد أن البرلمانيين لم يصدقوا حتى تاريخه إلا على أربع اتفاقيات دولية، في حين اعتمد مجلس النواب قانونين (بشأن مياه الشرب والحد الأدنى للأجور)، واعتمد مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٨ تشريعات لمكافحة الاختطاف.

١٨ - وكان من شأن اعتماد قواعد داخلية معززة من جانب مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومن جانب مجلس النواب في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أن فتح الطريق أمام اعتماد النظام الأساسي لموظفي البرلمان، إلى جانب النظامين الإداري والمالي له، مما سيسهم في تحسين عمل الهيئة التشريعية. ونُشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نفقات البرلمان لعام ٢٠٠٨ على موقع الهيئة التشريعية وفي الصحف المحلية، في محاولة لتعزيز الشفافية.

١٩ - وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به وزارة الداخلية في المجالات المتعلقة بولاية البعثة، من قبيل مراقبة الحدود والإدارة المحلية، تعمل البعثة على دعم قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها، من خلال أمور منها تدريب كبار الموظفين، والمساعدة على وضع خطط للعمل، وتوصيف للوظائف، وتدابير استقدام الموظفين بطريقة تنافسية. وتدعم البعثة أيضا برنامجا يرمي إلى توفير التدريب الموحد على المالية العامة والبروتوكول والأخلاقيات في جميع البلديات، حيث من المقرر أن ينجز بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، باشرت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مستفيدة من التمويل المتاح للمشاريع ذات الأثر السريع، بتنفيذ ٤٩ مشروعا من المشاريع الكثيفة العمالة التي تدر الدخل في المجتمعات المحلية. ووفرت المشاريع فرص عمل، على المدى المتوسط أو الطويل، لنحو ١ ٠٠٠ شخص يعملون في ميادين من قبيل تربية الماشية وزراعة الفاكهة والخضروات، فضلا عن إعادة التدوير وإنتاج الآجر والبلاط.

٢٠ - ولئن كان من شأن هذه المساعدة أن تعين على تعزيز القدرة المؤسسية لدى هايتي في المجالات المتصلة مباشرة بعملية تحقيق الاستقرار، فإن الحكومة والإدارات المحلية ما زالت

تعاني من محدودية القدرة على توفير خدمات حيوية أخرى للشعب، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، مما قد يكون له أيضا أثر حاسم في الاستقرار على الأجل الطويل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكشفت أوجه القصور الحالية في القدرات التنظيمية والرقابية بعد انهيار مدرسة بالقرب من بور أو برانس، مما أسفر عن وفاة ما يزيد على ١٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال؛ ومن خلال النزاعات الطويلة الأمد بشأن دفع مرتبات المدرسين؛ وحدَّة التحركات العمالية التي شلت عمل بعض المستشفيات في العاصمة. وفي هذه الأثناء، لم تبذل جهود تذكر بغرض توضيح الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لتطبيق اللامركزية، التي يمكن أن تعزز قدرة الإدارات المحلية على توفير الخدمات. وأشار كل من الرئيس بريفال ورئيسة الوزراء بيير – لوي إلى ضرورة بذل جهود منسقة لتعزيز قدرات الحوكمة والإدارة، وهو مجال يمكن أن يستعان فيه بالدعم الدولي.

٢١ - تقوم الحكومة، بمساعدة من البعثة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، بإعداد أو تحديث عدد من النصوص الأساسية للسياسة العامة المتعلقة بإدارة الحدود، بما في ذلك خطة الإدارة المتكاملة للحدود، وقانون الجمارك الهايتي، والقانون الخاص بالمجلس الوطني المعني بتنسيق الإدارة المتكاملة للحدود. واستمر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقدم المحرز في بناء المرافق الحدودية في أوانامينت وبيلادير اعتمادا على مصادر التمويل الثنائي، في حين يُتوقع إنجاز أعمال إعادة تأهيل المرافق الحدودية في مالباس بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد دعمت البعثة أفرقة العمل الإقليمية العاملة في مالباس وأوانامينت وغوناييف وجيريمي، التي تجمع بين مختلف السلطات المحلية المشاركة في إدارة الحدود. غير أن فعالية هذه الأفرقة ستتحسن تحسنا كبيرا من خلال إقامة علاقة وثيقة بينها وبين الحكومة المركزية، على غرار المجلس الوطني المعني بتنسيق الإدارة المتكاملة للحدود المقترح إنشاؤه، والذي سيوفر هيكلا قانونيا شاملا كي يجري في إطاره رصد إدارة الحدود والإصلاحات ذات الصلة وتنسيقها.

٢٢ - وبعد تطوير نظام البيانات الجمركية، وتكثيف دوريات مراقبة الطرق وفتح نقاط تفتيش جديدة، طرأت زيادة كبيرة في تحصيل الدائرة الجمركية للإيرادات، التي تمثل ثلث موارد الدولة من الضرائب. ويبلغ المتوسط الشهري للإيرادات الجمركية في الوقت الراهن ٧٥٠ مليون غورد (١٩ مليون دولار)، بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري الإجمالي البالغ ٥٥٠ مليون غورد (١٤ مليون دولار) المسجل قبل سنتين. وقد طرأت هذه التطورات المشجعة على الرغم من أن الحكومة خفضت مؤقتا الرسوم الجمركية المفروضة على بعض المنتجات الأساسية وسرَّعت إجراءات التخليص الجمركي من أجل تسهيل إيصال وسائل الإغاثة في حالات الطوارئ بعد العواصف. ومن جهة أخرى، وقعت في ٢٠ كانون الثاني/يناير، محاولة حرق متعمد تسببت في وقوع أضرار في بعض الحواسيب والمحفوظات

المستخدمة للأغراض الجمركية في ميناء بور أو برانس، لتذكر باحتمال وجود معارضة لجهود الإصلاح.

رابعا – الوضع الأمني

٢٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة الهدوء سائدة بصفة عامة في البلد، وسُجل تراجع في بعض الأنشطة الإجرامية، ولا سيما عمليات الاختطاف، التي سبق أن قوضت الثقة العامة. بيد أنه ازدادت أنواع أخرى من الجرائم، وما زال الوضع هشا للغاية. فقد أفضى استمرار الفقر وانتشار البطالة في صفوف الشباب في المناطق الحضرية، إضافة إلى الدمار الذي سببته الأعاصير والعواصف عام ٢٠٠٨، إلى وجود بيئة معرضة لوقوع اضطرابات مدنية وتجدد نشاط العصابات. فقد سُجلت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ زيادة مطردة في حالات الاضطرابات المدنية والعنف. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من الاعتقالات التي جرت حتى الآن، لا يزال عدد من أفراد العصابات السابقين مطلقي الصراح، ويمكن استغلال أنشطتهم لأغراض سياسية أو إجرامية. ولا تزال التقارير عن انتشار الاتجار بالمخدرات والأسلحة في جميع أنحاء البلد مصدر قلق خاص. وقد برز النطاق المحتمل والأثر المدمر لهذا النشاط من خلال عملية سرقة مزعومة لأموال مرتبطة بالاتجار بالمخدرات، وقعت في بور دو بيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكان يبدو أن بعض أفراد الشرطة والقضاء الهايتيين قد تورطوا فيها. إضافة إلى ذلك، تواجه هايتي احتمالا قويا بوقوع أعمال عنف متصلة بالسياسة في سياق العملية الانتخابية.

٢٤ – وفي الوقت الذي لا تستطيع فيه الشرطة الوطنية الهايتية وحدها التصدي لمثل هذه الأخطار التي تهدد استقرار البلد، تواصل قوات الجيش والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما فيها وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها، الاضطلاع بدور لا غنى عنه لكفالة إحلال بيئة آمنة ومستقرة يمكن فيها تحقيق تقدم في العملية السياسية، وللمساعدة على تعزيز الأمن العام. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تم تعديل العنصر العسكري للبعثة على النحو المتوخى في تقريري السابق، وذلك بإنشاء العنصر البحري إثر تسلم ١٦ زورقا من زوارق خفر السواحل، وإضافة سرية هندسية من خلال استبدال عدد مكافئ من جنود المشاة. ومن جهة أخرى، تم نشر وحدة شرطة مشكلة تاسعة ضمن البعثة، كما أذن بذلك مجلس الأمن في قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧).

٢٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل أفراد القوات العسكرية والشرطة التابعون للبعثة، بالتعاون الوثيق مع الشرطة الوطنية الهايتية، على مواصلة الإسراع بوتيرة تسيير الدوريات وتنفيذ العمليات الرامية إلى ردع الأنشطة الإجرامية في المناطق الحضرية، وتحسين

تبادل المعلومات، والاتصالات، والتعاون مع عامة الجمهور. ومهدت تلك الجهود الطريق أمام تفكيك عدد من عصابات الاختطاف في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وتسجيل انخفاض كبير في عدد البلاغات المتعلقة بعمليات الاختطاف. وقد طرأت زيادة كبيرة في عدد عمليات الاختطاف خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، فبلغ عددها نحو ٣٠ حالة شهريا؛ واعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٠٩، انخفض الرقم إلى نحو سبع حالات شهريا، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٧٥ في المائة. ومن جهة أخرى، بدأت البعثة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، تسيير دوريات بحرية في كانون الثاني/يناير، وذلك باستخدام الزوارق الموجودة في موانئ سالو، وكيليك (بالقرب من بور أو برانس) وفور ليبرتيه. وابتداء من شباط/فبراير، بدأ أفراد القوات العسكرية والشرطة التابعون للبعثة، بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية، تسيير دوريات حدودية مشتركة ومنتظمة ومتكاملة، بالاستفادة من القدرات البرية والجوية والبحرية. وسيستكمل هذا النشاط بمزيد من الدوريات من القواعد الإضافية الموجودة حول الساحل، وذلك بعد إنجاز التحضيرات الجارية في مناطق الموانئ. ولئن كانت هذه الأنشطة ستساعد على تعزيز الأمن، وبسط سلطة الدولة، وردع الاتجار غير المشروع، وتحسين تحصيل الإيرادات الجمركية، فلا بد من أن تُستكمل من خلال المبادرات الثنائية والتعاون، ولا سيما على صعيد بلدان المنطقة.

٢٦ - وسيبقى الوضع الأمني قيد الاستعراض المستمر في الشهور المقبلة، إلى جانب القدرات الأمنية لدى هايتي، على النحو المبين أدناه، من أجل تيسير النظر في التكوين الأمثل للبعثة بالتزامن مع انتهاء ولايتها الحالية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٧ - استمرت البعثة في تنفيذ برنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية، وتقديم المشورة والمساعدة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التركيز بوجه خاص على المناطق ذات الأولوية المتضررة من أعمال العنف والبالغ عددها ١٢ منطقة، والتي تم تحديدها بصورة مشتركة مع السلطات الهايتية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أنجز بحلول شباط/فبراير، اعتمادا على الدعم المقدم من البعثة، ما مجموعه ١٤ مشروعا من المشاريع الكثيفة العمالة، التي عمل فيها ٦٨٨ ١١ عاملا، منهم ٥٠٠ ٣ عامل (٣٠ في المائة) من النساء. واستكملت في تشرين الثاني/نوفمبر دورة تدريبية مهنية مدتها تسعة أشهر من أجل ١٤٨ فردا من المسلحين السابقين، وهي الثالثة المنظمة في إطار سلسلة من الدورات. وشُرع في تنفيذ مشاريع تدريب على أساس تجريبي في السجن الوطني وفي سجن بتيونفيل للنساء، وذلك بهدف تيسير إعادة إدماج ٤٠٠ معتقل من الذكور والإناث في المجتمع مستقبلا. وبدأت في شباط/فبراير دورة

تدريب لاكتساب المهارات مدتها ستة أشهر، نظمت من أجل نحو ٥٥٠ من الشباب غير الملتحقين بالمدارس المعرضين للخطر، الذين تندرج فئتهم ضمن المجالات ذات الأولوية. وأجرت البعثة، إلى جانب نظرائها على الصعيدين الوطني والمحلي، حملات للدعوة إلى نبذ العنف والتسامح والسلام في جميع المجالات ذات الأولوية، ونفذت، بالاشتراك مع وزارة التربية، مشروع توعية في المدارس الابتدائية لتعزيز ثقافة نبذ العنف، لصالح ٠٠٠ ٣٠ طفل في ٦٠ مدرسة.

٢٩ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في العملية الجارية لإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية وتطوير نظام سجل أسلحة الشرطة الوطنية الهايتية. واعتبارا من ١٠ شباط/فبراير، كان قد أصدر ما مجموعه ٩٣٥ ٣ ترخيصا من تراخيص الأسلحة لبدء استبدال ١٠٠ ٦ تراخيص من تراخيص الأسلحة الأقل أمنا التي صدرت بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. وتم أيضا إصدار ٧٨٢ ترخيصا إضافيا لبدء استبدال شهادات تسجيل نحو ٠٠٠ ٢٥ قطعة سلاح صدرت قبل عام ٢٠٠٤، وانتهت فترة صلاحيتها.

خامسا - إصلاح هياكل سيادة القانون

تعزيز القدرة الأمنية لدى هايتي

٣٠ - يظل تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية شرطا من الشروط الأساسية لتمكين هايتي من التصدي للأخطار التي تهدد استقرارها دون الحاجة إلى دعم خارجي. وقد أُحرز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التأهيل المهني لأفراد الشرطة الوطنية، وتعزيز قدرتها المؤسسية، وتطوير البنية الأساسية، من خلال الدعم التقني المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمساعدة الثنائية معا. وبينما أسهمت تلك المبادرات في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية إلى حد كبير، فإن من المطلوب بذل مزيد من الجهود الحثيثة ليتسنى تحقيق الأهداف المحددة في إطار خطة إصلاح الشرطة بحلول عام ٢٠١١. فإن إصدار تقرير اللجنة الرئاسية المعنية بالأمن، حسب المتوقع، من شأنه أن يسهم في تحديد هيكل أمني عام للبلد يتجاوز مجرد القدرة الأساسية على حفظ الأمن، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة.

٣١ - وانتهى برنامج التدريب الأساسي للفوج العشرين، الذي استغرق سبعة أشهر وشمل ٧٠٢ من طلاب الشرطة (٨٦ منهم من الإناث)، في شباط/فبراير، وبذلك أصبح العدد الكلي للأفراد العاملين في صفوف الشرطة الوطنية ٢٤٧ ٩ ضابطا. وبدأ تدريب الفوج الحادي والعشرين، الذي يضم مجموعة إضافية من طلاب الشرطة قوامها ٤٨٣ طالبا

(١٠٤ منهم من الإناث)، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ومن المقرر أن يتخرج في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وبدأت عملية التجنيد للفوج الثاني والعشرين في مختلف أنحاء البلد في أيلول/سبتمبر، وأسفرت عن تلقي أكثر من ٠٠٠ ٧٠ طلب. ويُنظر حاليا في إمكانية زيادة توسيع مرافق التدريب في مدرسة الشرطة الوطنية لتوفير قدرة إضافية على القيام بتدريبات أعلى مستوى، بالإضافة إلى التدريب الأساسي الذي يمكنها الآن أن تقدمه بالتزامن لفوجين يضم كل منهما ٧٠٠ طالب. وبعد حالات التأخر الكبير في تجنيد طلاب الشرطة الوطنية في عام ٢٠٠٨ (انظر S/2008/586، الفقرة ٢٦)، فإنه من الأساسي أن تواصل السلطات الهايتية إعطاء الأولوية لعملية التجنيد كي يتسنى تحقيق أهداف خطة إصلاح الشرطة ضمن الإطار الزمني المحدد لها.

٣٢ - وعُزّزت الدورات التدريبية المقدمة في مدرسة الشرطة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدورات متخصصة ودورات توجيهية ميدانية، بدعم من البعثة والشركاء الثنائيين، وذلك من أجل تعزيز قدرة الشرطة على الإدارة والإشراف على المستوى المتوسط. وسيتطلب النشر المتوقع لأكثر من ٠٠٠ ١ فرد جديد من أفراد الشرطة خلال عام ٢٠٠٩ تعزيز هذا النوع من الأنشطة. وفي نفس الوقت، بدأ برنامج تدريب لصالح ١٢٠ من مفتشي الشرطة الوطنية الهايتية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومن المقرر الانتهاء منه في أيار/مايو ٢٠٠٩. واستفاد أيضا عدد من أفراد الشرطة من تدريب عال في الخارج بفضل المنح المقدمة في إطار المساعدة الثنائية.

٣٣ - كما أن الأنشطة المتصلة بمنح الشهادات وفحص السجلات جارية في ثماني مقاطعات من المقاطعات العشر بهايتي، من خلال الجهود المشتركة التي يبذلها ممثلو مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية وعنصرا الشرطة وحقوق الإنسان في البعثة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، فُتح ٣٧٨ ٥ ملفا من ملفات التحقيق بهدف التحقق من المؤهلات المهنية لدى أفراد الشرطة الوطنية ونزاهتهم، حيث قُدّم ما مجموعه ٠٠٩ ١ ملفات إلى مكتب المفتش العام للشرطة لاتخاذ قرار بشأنها.

٣٤ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية، أعدّت الشرطة الوطنية الهايتية استراتيجية تشغيلية لتعزيز قدرتها على القيام بدوريات على الحدود البرية والبحرية، وهي استراتيجية تضمنت رسم مخططات التدريب وتحديد البنية الأساسية والقدرات اللوجيستية المطلوبة. وبدأ تنفيذ مشاريع لتأهيل ١٥ مفوضية شرطة بالقرب من الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وثمة مبادرات أخرى قيد التنفيذ تهدف إلى تعزيز قدرة الشرطة القضائية على إجراء التحقيقات، وهي مبادرات تشمل تجديد وتوسيع المرافق لدعم تبادل المعلومات بشأن البصمات مع

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والتواصل معها، وإقامة شبكات حاسوبية لتيسير التواصل بين مختلف مواقع الشرطة. وفي نفس الوقت، انتهى مشروع تأهيل أحد مراكز الشرطة في سيتي سولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال الدعم الثنائي. إن إنشاء هذه القاعدة الكبرى يشكل علامة بارزة في الطريق نحو تحقيق الاستقرار في سيتي سولي، ذلك أنها ستمهد الطريق أمام وكالات إنفاذ القانون المدنية لحفظ الأمن في منطقة تطلبت، منذ ما يزيد قليلا عن السنتين، القيام بعمليات أمنية كبيرة لإعادة بسط سلطة الدولة. وقامت الحكومة أيضا بتجديد ١٤ مفوضية في المقاطعة الجنوبية، بمساعدة ثنائية، اعتمادا على الدعم المقدم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النظام القضائي

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز السلطات الهايتية إلا تقدما طفيفا نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الوطنية لإصلاح القضاء، بما في ذلك تطبيق القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة باستقلال الجهاز القضائي.

٣٦ - وتأخر إنشاء المجلس الأعلى للقضاء عن موعده المتوخى أصلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية فحص سجلات المرشحين، مع التركيز على نوعية مؤهلاتهم العلمية والمهنية وممتلكاتهم ومدى نزاهتهم وسلوكهم. ومن الملحّ إنشاء هذه الهيئة، حيث إنها ستضطلع بدور أساسي في تعزيز الآداب المهنية لدى الجهاز القضائي وتحسين أدائه، وذلك بسبل منها هيئة التفتيش القضائي. وفي نفس الوقت، أعلن وزير العدل، في شباط/فبراير، عن إنشاء هيئة التفتيش الداخلي في الوزارة بحيث تتولى الإشراف على جميع القضاة وموظفي الوزارة إلى أن يتم إنشاء المجلس الأعلى للقضاء. وعند إنشاء المجلس وهيئة التفتيش التابعة له، فإن هيئة التفتيش الداخلي في الوزارة ستواصل الإشراف على المدعين العامين وموظفي الوزارة.

٣٧ - واكتملت الترتيبات اللازمة للافتتاح الرسمي لكلية القضاة؛ وسيشكل افتتاحها، المقرر أن يتم في منتصف آذار/مارس، خطوة مهمة إلى الأمام، لأن من شأن ذلك أن يساعد على معالجة النقص الحاد في عدد الموظفين المهرة المؤهلين لشغل وظائف أساسية ظلت حتى الآن تُشغل على أساس كل حالة على حدة. وفي نفس الوقت، فإن تدريب قضاة الصلح ما زال متواصلا. فقد أنهت مجموعتان إضافيتان تضمان ٢٥ قاضيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دورة تدريبية لمدة ستة أسابيع، وبذلك أصبح مجموع عدد المستفيدين من التدريب

خلال العام الماضي ٧٥ فردا. ويجري حاليا إعداد منهج تدريبي لكُتّاب شؤون السجلات، إلى جانب برنامج تدريبي للمدعين العامين، يُتوقع أن يبدأ تنفيذه قريبا.

٣٨ - ويُجرى حاليا استعراض داخلي لمشروع قانون بشأن إعادة هيكلة وزارة العدل، بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، إلى جانب قانون بشأن النظامين الأساسيين لفئتي كاتب شؤون سجلات وحاجب محكمة اللذان قدمتهما إلى الوزارة الرابطتان المهنيتان لهاتين الفئتين المهنيتين في آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت، لم يُحرَز أي تقدم إضافي نحو إنشاء المحاكم الجديدة، البالغ عددها ١٦٠ محكمة، التي أشرت إليها في تقريري السابق، ولا نحو إنشاء الغرف المتخصصة، التي أعلن بعض أعضاء الجهاز القضائي الهايتي معارضتهم لها.

٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وُزّعت سجلات جديدة على العديد من المحاكم لتجريبها في تسجيل القضايا الجنائية وحفظها، وذلك من أجل تحسين قدرة المحاكم على تتبع القضايا. وبعد تقييم نتائج المشروع وإدخال التعديلات اللازمة عليه، سيُوسَّع نطاق توزيع السجلات ليشمل جميع محاكم البلد. وفي مجال قضاء الأحداث، فإن ثمة محكمة للأحداث تعمل حاليا بكامل ملاكها الوظيفي في كاب هايسيان، على الرغم من بعض الصعوبات اللوجيستية.

٤٠ - وفُتح مكتبان جديدان للمعونة القانونية في كروا دي بوكي وفور ليبرتي في تشرين الأول/أكتوبر، وبذلك أصبح العدد الكلي لهذه المكاتب، بنهاية عام ٢٠٠٨، تسعة مكاتب. ومن الضروري أن تقدم الجهات المانحة مزيدا من الدعم ليتسنى فتح تسعة مكاتب إضافية بحلول عام ٢٠١٠ من أجل بلوغ العدد الكلي المستهدف، وهو ١٨ مكتبا. ويُتوقع أن تتولى الحكومة تدريجيا مسؤولية تمويل هذه المكاتب، لتُلقى المسؤولية على عاتقها بالكامل بحلول عام ٢٠١٤. ويُتوقع أن تُفتح في غوناييف، في آذار/مارس ٢٠٠٩، دار عدالة (*Maison de la Justice*) شبيهة بتلك التي تمارس نشاطها في سيتي سولي.

٤١ - إن أكثر من ٨٧ في المائة من المحتجزين في السجن الوطني هم قيد الحبس الاحتياطي، شأنهم في ذلك شأن أكثر من ٧٨ في المائة من المحتجزين في مختلف أنحاء البلد. ورغم أن هذه الأرقام تعكس بعض التحسن الملحوظ منذ تقريري السابق، إلا أنها ما زالت غير مقبولة. وتعتزم السلطات الهايتية، بدعم من البعثة، إجراء حصر شامل للوضع الإصلاحي والقضائي لتزلاء السجون من أجل تيسير خفض نسبة حالات الحبس الاحتياطي واكتظاظ السجون. وبدأت وزارة العدل أيضا تنفيذ مشروع إنشاء محكمة جديدة في بور أو برانس، وهو مشروع من شأنه أن يمكن من رفع عدد الجلسات المعقودة يوميا للنظر في القضايا الجنائية من أربع جلسات إلى ١٢ جلسة. وفي نفس الوقت، أعلن وزير العدل، في ١٠ كانون

الأول/ديسمبر، عن إنشاء لجنة وطنية جديدة معنية بالحبس الاحتياطي، مؤلفة من خبراء وطنيين، لمتابعة التوصيات الناشئة عن عمل اللجنة الاستشارية السابقة المعنية بالحبس الاحتياطي. وعقدت اللجنة الجديدة اجتماعها الأول في ٦ شباط/فبراير.

٤٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن الرئيس بريفال رسميا عن انطلاق للجنة المتابعة المعنية بإصلاح الجهاز القضائي، تحت مسمى ''الفريق العامل المعني بإصلاح الجهاز القضائي''. ويضم هذا الفريق العامل في عضويته ممثلين عن الأوساط الأكاديمية القانونية ورابطة المحامين وأعضاء المجتمع المدني. ويتمثل أساسا هدف الفريق في دعم تسريع وتيرة عملية إصلاح الجهاز القضائي من خلال تقديم مقترحات محددة، على الأجلين القصير والطويل، في إطار خطة الإصلاح الوطنية، وعقد اجتماعات موسعة في مختلف أنحاء البلد لمناقشة طرائق تنفيذ هذه العملية وحشد الدعم المحلي لهذه المبادرات الإصلاحية.

نظام الإصلاحيات

٤٣ - أُحرز بعض التقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المؤسسات الإصلاحية، من خلال الدعم الثنائي. إلا أن عدد السجناء ما فتئ يزداد. ففي ١٢ شباط/فبراير، بلغ عدد المحتجزين في سجون البلد، وعددها ١٧ سجنا، ٨ ٢٠٢ سجينا (٣٩١ منهم من النساء و ٣٠٩ من القُصّر)، علما بأن الحيز الكلي المتاح لإيواء السجناء لا يتعدى ٤ ٨٨٤ مترا مربعا، أي ٠,٦ متر مربع للسجين الواحد. وفي السجن الوطني في بور أو برانس، فإن ٣ ٨٧٥ من المحتجزين يتقاسمون حيزا مساحته ١ ٩٩٥ مترا مربعا، أي ٠,٥١ متر مربع للسجين الواحد، وهو بعيد كل البعد عن المعيار الدولي وهو ٢,٥ متر مربع، الذي يعكس حدا أدنى من شروط السلامة واحترام حقوق الإنسان.

٤٤ - وانتهت، في كانون الأول/ديسمبر، المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء سجني هينش (المقاطعة الوسطى) وكارفور (المقاطعة الغربية، بالقرب من بور أو برانس)، وهو مشروع تموله الحكومة. أما المرحلة الثانية، المتمثلة في توسيع الحيز المتاح في السجنين بزيادة ٢٣٢ سريرا في الأول و ٤٢٠ سريرا في الثاني، فقد تأخر تنفيذها لأسباب متصلة بالميزانية. وبدأت أعمال إصلاح سجن كاب هاسيان في كانون الأول/ديسمبر، بدعم حكومي وثنائي، وهو مشروع سيفضي، بمجرد إنهائه، إلى إضافة ٧٤ سريرا إلى القدرة الاستيعابية للسجن. وفي نفس الوقت، يُتوقع أن تبدأ أعمال بناء سجن جديد يضم ٧٥٠ سريرا في كروا دي بوكي (بالقرب من بور أو برانس أيضا) في آذار/مارس، بعد أن تم التخلي عن

خطط سابقة لتحويل مستشفى سابق للأمراض النفسية إلى سجن، وذلك بسبب القلق إزاء سلامة المبنى.

٤٥ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قامت البعثة بتدريب ٩٥ من مفتشي السجون والمشرفين عليها، وذلك في مجال العمليات المتصلة بالسجون وكيفية التصدي لحالات الطوارئ. وقد ساعد ذلك البرنامج على تعزيز سير نظام السجون، ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية آذار/مارس.

سادسا - حقوق الإنسان

٤٦ - لما كان ٧٨ في المائة من السكان يعيشون على دولارين أو أقل في اليوم، فإن الفقر المدقع يظل واحدا من التحديات الأبعد مدى والأكثر تعقيدا التي تواجه هايتي، مع ما يحدثه من آثار شديدة الضرر في حقوق الإنسان، بل وأيضا في الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتعرضت قدرة الشعب الهايتي على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية إلى انتكاسة كبيرة أخرى في أعقاب العواصف التي اجتاحت البلد في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والتي تفاقم أثرها بسبب أوجه القصور التي تعتري بالفعل البنية الأساسية وقدرة الدولة على التصدي لحالات الطوارئ.

٤٧ - وخلال الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافاناثيم بيلاي، إلى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أشادت بما تبذله حكومة هايتي والمجتمع الدولي من جهود في إعادة إحلال الأمن في ربوع الوطن، بيد أنها دعت إلى تعزيز الدعم المقدم إلى ضحايا الأعاصير. وزار البلد أيضا في تشرين الثاني/نوفمبر الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي المعيّن حديثا، مايكل فورست، وشدد على الصلة التي تربط الفقر المدقع بالاستقرار.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في أول جهد يبذلانه على نطاق البلد بأسره لتعزيز احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل أفضل، بتنظيم حملة على مدى شهرين بشأن الحق في مياه الشرب المأمونة، وذلك بالاشتراك مع وزارة الأشغال العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الصعيد المحلي، أشركت البعثة والمفوضية أيضا المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في تنفيذ مشاريع تنقية المياه أو توزيعها أو إدارتها. وأنتجت كذلك فيلما ترويجيا عن الحق في المياه في هايتي، سيُعرض أثناء مؤتمر تعقده الأمم المتحدة بشأن المياه عام ٢٠٠٩.

٤٩ - وظل الاكتظاظ المفرط والظروف اللاإنسانية السائدة في السجون وزنزانات مخافر الشرطة هما أكثر انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية تواترا. وعلاوة على ذلك، فرغم أوجه التحسن التي طرأت بوجه عام على سلوك الشرطة، لا تزال ثمة تقارير تفيد بالإفراط في استخدام القوة، والاعتقال والاحتجاز وإطلاق السراح بشكل غير قانوني، بالإضافة إلى رداءة جودة التحقيقات القضائية. وما زال الإعدام بلا محاكمة ظاهرة واسعة الانتشار على امتداد البلاد، ولم تشمل إجراءات الشرطة أو القضاء سوى عدد قليل جدا من تلك الحالات، في الوقت الذي يواصل فيه الجناة الاستفادة من جو الإفلات من العقاب.

٥٠ - وتواصل البعثة والمفوضية تقديم الدعم اللازم لعمل مكتب حماية المواطن، والدعوة إلى تعزيز المكتب عن طريق اعتماد تشريعات مواتية وتوفير التمويل الكافي. وما زال مشروع القانون الأساسي للمكتب معروضا على الحكومة للنظر فيه واستعراضه منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي هذه الأثناء، لا يزال تمويل المكتب غير كاف إلى حد كبير، رغم توقع حدوث بعض الزيادة في الأموال المخصصة للمكتب في مشروع ميزانية عام ٢٠٠٩، مما سيمكنه من فتح مكاتب جديدة في أربع مقاطعات.

الجانب الجنساني

٥١ - يشكل تعيين رئيسة للوزراء ووزيرتين خطوة جبارة إلى الأمام في مجال تمثيل المرأة في المناصب القيادية. بيد أن تمثيل المرأة على المستوى البرلماني لا يزال ضعيفا: هناك أربع نائبات فقط من أصل ٩٩ نائبا، وعضوتان فقط في مجلس الشيوخ من بين مجموع الأعضاء البالغ ١٨ عضوا، بينما يصل عدد المرشحات في انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة إلى سبعة نساء. فمن اللازم بذل مزيد من الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في المعترك السياسي.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي برنامجا على مدى ثلاثة أسابيع عنوانه ''النساء طرف فاعل''، وذلك في مراكز الوسائط المتعددة التابعة لها في جميع أنحاء البلاد، احتفاءً بذكرى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واحتفالاً باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وذلك في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، واجتذب الحدث زهاء ٥٠٠ ٤ مشارك في ٨٨ نشاطا.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وضعت هيئة الحوار الوطني لمكافحة ضروب العنف ضد المرأة، وهي منظمة تنسيق وطنية، الصيغة النهائية للاستبيان الوطني الذي يستهدف توثيق حالات العنف الجنساني، ونفذت برامج تدريب لصالح شتى الشركاء الحكوميين وأفراد المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، وفرت شرطة الأمم المتحدة التدريب اللازم لمراكز تنسيق القضايا الجنسانية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية، ونظمت دورات

لإذكاء الوعي بالعنف الجنسي والجنساني في ٤٩ مركزا من مراكز الشرطة في المقاطعة الغربية، استفاد منها ٧٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية من كلا الجنسين. وأجرت هيئة الحوار الوطني أيضا مقارنة للإحصاءات المجموعة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨. وتشير بيانات جزئية إلى أن الاغتصاب يقع في أغلب الأحيان في بيئات مترلية؛ وأن حالات الاغتصاب الجماعي انخفضت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٥ وظلت ثابتة منذ عام ٢٠٠٧؛ وبلغت نسبة القاصرات من بين جميع ضحايا الاغتصاب زهاء النصف.

٥٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدمت حكومة هايتي تقريرها الجامع للتقرير الأولي والتقارير الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في جنيف.

حماية الطفل

٥٥ - استمر انحسار التهديدات العامة المحدقة بحقوق الطفل من جراء العنف المسلح، ولا سيما مع حدوث انخفاض بشكل كبير في حوادث اختطاف الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد باختطاف ٢٢ قاصرا، من بينهم ١١ فتاة. بيد أن الاتجار بالقصّر، والعنف الجنسي الموجه ضد الأطفال، وحالة مراكز الرعاية المؤسسية لا تزال مثار قلق بالغ.

٥٦ - وكان لموسم الأعاصير عام ٢٠٠٨ أثر خاص في النظام التعليمي في هايتي من جراء تدمير الهياكل المدرسية واستخدام المدارس كملاجئ مؤقتة لإيواء الأسر المعيشية المشردة. وأدى ذلك إلى تأخر بدء السنة الدراسية في مختلف المناطق، ولا سيما في غوناييف.

٥٧ - وظلت حالات احتجاز الأحداث لفترات مطولة قبل المحاكمة مثار قلق، وبخاصة في سجن غوناييف، حيث يختلط الأحداث مع الكبار، وفي سجن دلماس ٣٣ (في بور أو برانس الكبرى)، حيث تشتد وطأة الاكتظاظ المفرط. وواصل كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف العمل مع الحكومة على تحسين إدارة شؤون قضاء الأحداث. ولئن تم تعيين قضاة الأحداث في جميع أنحاء البلاد في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإنشاء محكمة للأحداث في كاب هايسيان، فقد زاد مع ذلك عدد الأحداث رهن الاحتجاز قبل المحاكمة من ٢٤٦ حدثا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٢٧٦ حدثا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دورة تدريبية لإذكاء الوعي بشأن مسائل متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب استفاد منها ٢ ٧٥٨ موظفا من موظفيها. وفي الوقت نفسه، قدمت البعثة

الدعم لانطلاق عمل مجموعة من النساء الهايتيات تركز على قضايا متعلقة بالإيدز، ونظمت، بالاشتراك مع وزارة الصحة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، دورة تدريبية لإذكاء الوعي في أوساط ما يربو على ٨٠٠ من قادة المجتمعات المحلية، والصحفيين، وأعضاء المجتمع المدني، وذلك في مراكز الوسائط المتعددة التابعة للبعثة. ونظمت البعثة أيضا دورات تدريبية موجهة إلى العاملين الهايتيين في القطاع الطبي، وأفراد الشرطة الوطنية الهايتية، والفئات الضعيفة، بما في ذلك أفراد العصابات السابقون.

سابعا – الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٥٩ – في أعقاب الصورة القاتمة بالفعل التي رسمتها للحالة الاجتماعية والاقتصادية في تقريري السابق، تكبدت هايتي ضربة جديدة قاصمة إثر مرور أربعة أعاصير وعواصف استوائية متتالية، هي فاي وغوستاف وهانا وآيكي، ضربت هايتي في آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر. وأسفر ذلك عن تقويض التقدم بشكل خطير في جميع المجالات الرئيسية المذكورة في تقريري السابق، بدءا بالناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ومرورا بعائدات الدولة والإنتاج الزراعي والصناعي، وتقديم الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمل، والنسبة المئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم.

٦٠ – وشملت التكلفة البشرية المباشرة الناشئة عن هذه الكوارث ٧٩٣ قتيلا، ٥٤٨ مصابا، ٣١٠ من المفقودين، بينما طالت الأضرار أو الدمار اللاحق زهاء ٠٠٠ ١٠٠ منزل، وفقدان سبل كسب الرزق الضعيفة بالفعل تضرر به أكثر من ٠٠٠ ١٦٥ أسرة، ولا سيما في أرتيبونيت، في مقاطعتي الجنوب والجنوب الشرقي. وبوجه عام، قدرت الحكومة أن عدد المتضررين يربو على ٠٠٠ ٨٠٠ شخص هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في تسع من المقاطعات العشر في البلاد.

٦١ – وتشكل هذه الكارثة أيضا واحدة من أخطر الكوارث من الناحية الاقتصادية التي واجهها البلد منذ مطلع القرن العشرين، حيث أدت إلى انخفاض كبير في توقعات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وإلى زيادة انحسار إمكانية تحقيق هايتي الأهداف الإنمائية للألفية في هايتي. وقدر مجموع الخسائر والأضرار بما نسبته ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف خسارة الناتج المحلي الإجمالي البالغة سبعة في المائة التي كانت قد تسببت فيها العاصفة المدارية جان عام ٢٠٠٤. وتضررت الخدمات الاجتماعية المحدودة الموجودة في البلاد بشكل كبير، بينما تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب تدمير

المحاصيل الزراعية على نطاق واسع. وتشكل الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور في جميع أنحاء البلاد انتكاسة حادة لجهود الإنعاش، وزادت من تقليل فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك مجالات الرعاية الصحية والمياه والتغذية. وقد تم بعد ذلك تحديد جيوب سوء التغذية في جميع أنحاء البلاد، حيث طالت ٢١٠ ٠٠٠ شخص.

٦٢ - وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ تباطأ ليصل إلى ١,٣ في المائة، منخفضاً من ٣,٤ في المائة عام ٢٠٠٧، ليصبح سلبيا من حيث نصيب الفرد من الدخل بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو الإيجابي. وصعد بحدة معدل التضخم على مدار ١٢ شهرا ليبلغ ١٩,٨ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لكنه انخفض إلى ١٠,١ في المائة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى هبوط الأسعار الدولية للمواد الغذائية والنفط. ومن المرجح أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى مزيد من التدهور في الظروف المعيشية اليومية لدى العديد من أبناء هايتي خلال العام المقبل نتيجة لانخفاض حجم التحويلات من الخارج، التي تشكل مصدرا رئيسيا للدعم تشتد الحاجة إليه لدى العديد من الأسر.

التدخلات الإنسانية والإنمائية

٦٣ - في الفترات التالية مباشرة لوقوع الأعاصير، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمو المنح على أساس ثنائي، الدعم إلى السلطات الهايتية بإيصال المساعدة الطارئة وطرود الإغاثة إلى السكان المتضررين، مع التركيز على الاحتياجات العاجلة كالمأوى، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية والحماية. وُوجه عدد من هذه الجهود إلى سكان غوناييف التي شهدت أكبر حجم من الدمار. وبالعمل جنبا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الوطنية، قام أفراد العنصر العسكري والشرطة والعنصر المعني باللوجستيات التابعون للبعثة، بدور رئيسي في تنفيذ عمليات الإنقاذ، وإحلال الأمن الفوري، وتسهيل إيصال الإمدادات الطارئة، ومنع انهيار البنية الأساسية في الفترات التالية مباشرة لوقوع الأعاصير. واستكمل جهودهم أيضا شركاء ثنائيون أحدثت استجابتهم السريعة والسخية فارقا حاسما في جهود الإغاثة والإنقاذ.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت الوكالة برمجة أموالها لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية التي سببتها العواصف. فقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ١٠ ملايين دولار عن طريق نافذة الاستجابة السريعة. وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٠ ملايين دولار لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي. ووزع برنامج

الأغذية العالمي ١٢ ٣٠٦ أطنان من الأغذية على ٦٤٦ ٩٢٦ فردا من المستفيدين المباشرين، منها ٩ ٣٥٧ طنا وزعها في غوناييف بلغت قيمتها الإجمالية ٣٧ مليون دولار. وقد شكلت بداية العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحديا خاصا بالنسبة للحكومة وشركائها. ومول الشركاء زهاء ٩٨ في المائة من تكاليف الوجبات المدرسية، وبخاصة برنامج الأغذية العالمي الذي قدم ١٧,٢ مليون دولار في شكل مساعدات. وساعدت البرامج الكثيفة العمالة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، والمركزة على البيئة وإعادة تأهيل البنية الأساسية، على إتاحة ٥٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل مؤقت. وتم عام ٢٠٠٨ تحصين نحو ٣,٧ مليون طفل في الحملة التي شملت البلد بأكمله والتي تم تنظيمها بالاشتراك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وبدعم من البعثة.

٦٥ - وكان النداء العاجل الذي أطلق في أيلول/سبتمبر، وتم بعد ذلك تنقيحه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قد طُلب فيه تقديم مبلغ ١٢٧ مليون دولار في شكل مساعدة لفترة تزيد على ثمانية أشهر بغرض تقديم الإغاثة الطارئة التي يحتاجها ٨٠٠ ٠٠٠ شخص تضرروا من العواصف مع التركيز على الاحتياجات الإنسانية. وقد تلقى النداء حتى الآن تمويل قدره ٦٣ مليون دولار، أو ما يقرب من نصف المجموع المنشود. وفي وقت لاحق على ذلك، أوجز تقييم الاحتياجات ما بعد الكوارث، أعدته الحكومة بدعم من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، الخطوط العريضة لإطار شامل للإنعاش المبكر وإعادة التأهيل والتعمير. وقدرت الاحتياجات بمبلغ ٧٦٣ مليون دولار، سيخصص ثلثها (٢٦٩ مليون دولار) لتحقيق تعافي المجتمعات المحلية المتضررة على الفور، وسوف تدعم البقية استعادة الإنتاج الزراعي، وإعادة بناء المساكن والبنية الأساسية. ويطرح التقييم أيضا مقترحات بشأن نوع الأنشطة التي يمكن أن تحد من مخاطر تعرض هايتي للكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر، إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليكون بمثابة رد الأمم المتحدة الموحد دعما لورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، مع تخصيص مبلغ ٥٢٠ مليون دولار المطلوب لتنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

٦٦ - وإلى جانب هذه الجهود المبذولة لمساعدة هايتي على الخروج من حالة الأزمة الراهنة، وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإن من الأهمية بمكان أن يسعى البلد إلى إرساء أسس التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وهذا ما سيتطلب جهودا متضافرة من جانب السلطات الهايتية التي يتعين عليها أن تهيئ إطارا مواتيا للاستثمار والتنمية، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص في هايتي والخارج.

٦٧ - وفي هذا الصدد، أوفدت البروفسور كوللير إلى هايتي في أوائل كانون الأول/ديسمبر لتقييم الحالة وتقديم توصيات عملية عن كيفية مساعدة هايتي على التخلص من دائرة العنف والفقر والكوارث الطبيعية. وهو يشدد، في تقريره المعنون ''هايتي: التحول من الكارثة الطبيعية إلى الأمن الاقتصادي، على أن المقومات الاقتصادية لدى هايتي قوية، بما في ذلك قربها من الأسواق الرئيسية؛ ووجود اتفاقات تجارية عالية المزايا، ويد عاملة قديرة ومقبلة على العمل. وهو يقول إنه بغية الاستفادة من هذه الإمكانات، يستحسن أن تعمل السلطات الهايتية سويا مع المانحين على الاضطلاع ببرنامج محدد الهدف لإنشاء مناطق تصدير تتوافر فيها من البنية الأساسية والطاقة والإدارة ما يفي باحتياجات المستثمرين. ويدفع بأن هذا النهج بإمكانه أن يتيح عددا كبيرا من فرص العمل وأنه نهج بإمكانه، إذا ما اقترن بجهود موازية لتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز الاستدامة البيئية، أن يمهد الطريق أمام هايتي كي تجتاز عتبة حاسمة تنقلها من الفقر الدائم إلى مستقبل يعم فيه الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وقد أحدث التقرير ردود فعل إيجابية لدى الرئيس بريفال، ورئيسة الوزراء بيير - لوي، والقطاع الخاص في هايتي، ولدى الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي للمانحين. وهو يوفر، بصفته هذه، تكملة، قيِّمة للمخطط الذي أُعد بالفعل في سياق ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتقييم احتياجات ما بعد الكوارث.

٦٨ - ومن المستصوب أن تستفيد السلطات الهايتية من هذه الأفكار المختلفة لإعداد خريطة طريق عامة أو ميثاق عام يتضمن التزامات متبادلة من جانب حكومة هايتي والمانحين، يمكن طرحه على نظر مؤتمر الدول المانحة (انظر الفقرة ٧٠ أدناه)، ويكون من شأنه إرساء الأساس اللازم لبرنامج متماسك وفعّال من أجل المستقبل.

التنسيق بين المانحين

٦٩ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عرضت مجموعة العشرة خطة عمل على رئيسة الوزراء بيير - لوي ووضعت تفاصيل اقتراح بإنشاء نظام للتنسيق بين قطاع المانحين، والحوار مع الحكومة على نحو أكثر تواترا وبطريقة منظمة بقدر أكبر. وتبين خطة العمل المذكورة المجالات الرئيسية التي تود مجموعة العشرة أن يكون لها فيها صوت موحد أمام الحكومة، وتشمل اتباع نهج مشترك فيما يتعلق بالاتصالات، والتنسيق بين القطاعات، والمؤشرات المتفق عليها بشأن الحوكمة. واتضح من استعراض أُجري في وقت لاحق أن هذه المبادرة قد أسهمت كثيرا في وضع جداول بالقطاعات الحكومية في مجالات مثل الزراعة وإدارة مستجمعات المياه.

٧٠ - ورغبة من الحكومة في الاستفادة من دعم المجتمع الدولي، فإنها تعد العدة لمؤتمر تقني، تستضيفه حكومة كندا، من المقرر عقده في أوتاوا يومي ٢ و ٣ آذار/مارس، قبل مؤتمر دولي للمانحين يستضيفه مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، من المقرر عقده في واشنطن العاصمة يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل.

ثامنا - سلوك الأفراد وانضباطهم

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. فقد أُعيد إلى الوطن ستة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة بسبب سوء سلوك يتصل بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأحد أفراد الشرطة وسبعة عسكريين لأسباب تأديبية أخرى.

٧٢ - وبغية الحد من احتمالات وقوع حوادث استغلال واعتداء جنسيين مستقبلا، نظمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدريبا بشأن تلك المسائل لصالح ٢ ٦٢٠ موظفا، وعقدت في تشرين الأول/أكتوبر حلقات عمل تدريبية لنحو ٣٥ من ضباط الاتصال الدوليين والوطنيين المعنيين بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وواصلت أيضا الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة توفير التدريب اللازم لأفرادها درءا لوقوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة حملة داخلية ضد الجنس التجاري، واعتمدت في إبلاغ رسالة الحملة على مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك عقد مهرجان سينمائي. ومما عزز كذلك من تبليغ سياسة المنظمة إزاء مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، إجراء سلسلة زيارات ميدانية واتصالات استُعين فيها بمراكز البعثة المتعددة الوسائط.

تاسعا - دعم البعثة

٧٣ - أحدثت سلسلة الأعاصير والعواصف المدارية التي اجتاحت هايتي تأثيرا كبيرا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فقد قدمت البعثة المساعدات الإنسانية وإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق المتضررة، بما في ذلك قيامها بعمليات نقل واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، أدت العواصف إلى فقدان بعض المعدات المملوكة للأمم المتحدة وإمدادات حيوية كالوقود. وبالرغم من أن الكثير من المعدات المعطوبة قد تم استبدالها، فإن إعادة بناء بعض منشآت البعثة، وبخاصة في جوناييف، ما زالت عملية شاقة.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إنجاز مشاريع إنمائية محدودة تتعلق بالبنية الأساسية للطرقات وإعادة التأهيل في المناطق وفي بور أو برانس على السواء استجابة للاحتياجات التشغيلية. وقامت البعثة أيضا بأنشطة تشييد واسعة النطاق لنشر قوات

ومعدات على طول الحدود البحرية، حيث إنها أنشأت مرافق أساسية في فور ليبرتي، وبور سالي وبور دي بيه. والعمل جار لإقامة منشآت أخرى في غونايف، وجاكميل، وميراغوان.

٧٥ - وخلال الأشهر القادمة، سيتطلب تنظيم إجراء انتخابات مجلس الشيوخ دعما لوجستيا واسع النطاق، وتجري حاليا الاستعدادات لمواجهة هذا التحدي على نحو لا يحدث انقطاعا لا موجب له في العمليات الجارية التي تقوم بها البعثة.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ثلاثة من أفراد البعثة، وتم إجلاء ١٠ آخرين لأسباب طبية، في حين تم إجلاء ٧٢ فردا إلى مستوى أعلى من المرافق الطبية خارج هايتي.

٧٧ - منذ تقريري السابق، جرى توسيع نطاق إرسال إذاعة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كي يصل إلى المقاطعة الوسطى. ومن المقرر استكمال منشآت الإرسال في أربع مقاطعات أخرى بحلول منتصف عام ٢٠٠٩، مما يمكِّن إذاعة البعثة من الوصول إلى سكان ثماني مقاطعات من أصل مقاطعات البلد العشر. وتبث البرامج الإذاعية أيضا على شبكة الإنترنت، وهذا ما سمح بفتح باب التواصل مع أبناء هايتي الذين يعيشون في الخارج والذين تجاوبوا مع ما تبثه الإذاعة العامة يوميا من برامج باللغتين الكريول والفرنسية.

٧٨ - وفي نهاية عام ٢٠٠٨، وصل إلى ٦١٦ جمعية عدد جمعيات المجتمع المدني التي سجلت نفسها للاستعانة بمراكز البعثة التسعة المتعددة الوسائط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المراكز الدعم لما مجموعه ٣٢٣ مناسبة شملت أنشطة تدريب، وحلقات عمل، واحتفالات بذكرى يوم الأمم المتحدة، شارك فيها أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من أبناء هايتي (كانت نسبة النساء فيهم ٣٦ في المائة). وتعتزم البعثة أن تنشئ داخل جميع المراكز مرافق للتداول عبر الفيديو، مما يمدد بالتالي الحوار فيما بين الهايتيين ويوسعه ليشمل أيضا أولئك الذين يعيشون في الخارج.

٧٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدأت البعثة، على محطات تلفزيون هايتي الموجهة إلى داخل البلد أو أمريكا الشمالية على حد سواء، إنتاج وبث برنامج فيديو أسبوعيا يركز على ما يقوم به أبناء هايتي من مبادرات اقتصادية واجتماعية إيجابية، وعلى ما يقدمه المجتمع الدولي من مساهمات لتحقيق الاستقرار. وقد بثت محطات الإذاعة الدولية الكثير من هذه البرامج، مما أبرز بقدر أكبر صورة هايتي في الخارج.

عاشرا - الجوانب المالية

٨٠ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦١/٦٢، أن تخصص مبلغا قدره ٥٠٠ ٩١٦ ٥٧٤ دولار، أي ما يعادل ٧٠٠ ٩٠٩ ٤٧ دولار شهريا، للإبقاء على البعثة

خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد عرضت الميزانية المقترحة للبعثة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على الجمعية لتنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين.

٨١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ما مقداره ٢٧٣,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٧٣,١ ٢ مليون دولار.

٨٢ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة مشكلة في البعثة ١٨,٥ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وذلك وفقا لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٨٣ - هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير الآثار المأساوية التي أحدثتها الأعاصير والعواصف المدارية التي اجتاحت هايتي. ولهذا، لم يرق التقدم المحرز في بعض المجالات الرئيسية إلى مستوى التوقعات رغم الخطوات التدريجية التي قطعت فيما يتعلق بأربعة من أصل خمسة معايير حاسمة الأهمية في توطيد الاستقرار في هايتي، وهي: الحوار السياسي والانتخابات؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك إدارة الحدود؛ وتعزيز الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. أما في المجال الخامس، وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد حدث للأسف تدهور ملحوظ في ظروف المعيشة اليومية لدى الأغلبية الساحقة من الشعب الهايتي.

٨٤ - ولا تزال تلك الإنجازات المحققة هشة للغاية وعرضة للانهيار. وإن مواصلة السلطات الهايتية المشاركة بعزم، مع تعزيز الدعم المقدم المجتمع الدولي، ستكون عنصرا حاسم الأهمية في الأشهر القادمة بالنسبة لاسترداد الأرضية التي فُقدت، مع القيام في ذات الوقت بضمان ما تحقق من مكاسب والاستفادة منها.

٨٥ - وفيما يتعلق بالحوار السياسي والانتخابات، فقد مثل إنشاء حكومة رئيسة الوزراء بيير - لوي خطوة هامة نحو الأمام. وأرسى تعزيز التعاون بين السلطة التنفيذية، والبرلمان، والمجتمع المدني، بغرض التصدي للعواصف، المزيد من الأسس التي تدعو للتفاؤل، على غرار ما فعله اتفاق السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن برنامج عمل تشريعي مشترك، وعلى إثر الدعوة التي وجهها الرئيس بريفال باستئناف الحوار الوطني. ومن جانب آخر، تجلت احتمالات تجدد الانقسام والشلل في الساحة السياسية من خلال التهديدات البرلمانية

المتواصلة باستدعاء وزراء الحكومة لاستجوابهم، وعدم الاتفاق حتى الآن على ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتقدم المتواضع الذي أحرز حتى الآن بشأن برنامج العمل التشريعي.

٨٦ - وفي حين أن الانتخابات المتعلقة بشغل مقاعد مجلس الشيوخ قد تفضي إلى زيادة الفعالية المؤسسية في نهاية المطاف، فإنها تأتي باحتمال زيادة التوترات على المدى القريب. وفي هذا السياق، ينبغي بذل كل الجهود الكفيلة بأن تجعل هذه العملية الديمقراطية حرة ونزيهة وشاملة، وأن تتوج بانتقاء مرشحين يتمتعون بالخصال الأخلاقية والمهنية الضرورية. وبشكل أعم، من الضروري أن تواصل القيادة الهايتية اعتماد نهج تعاوني، وأن تستعد لاتخاذ القرارات وتنفيذها في الوقت المناسب؛ إذ لا يمكن للبلد، بدون ذلك، أن يأمل في معالجة مسائل طال أمدها، ومنها الاستعراض المحتمل للأحكام الخلافية المتضمنة في دستور عام ١٩٨٧.

٨٧ - ويرتهن بسط سلطة الدولة بتعزيز المؤسسات الرئيسية، وهو ما يتطلب مسعى طويل الأجل. وتعتزم البعثة مواصلة التركيز على المجالات والقدرات الإدارية لدى المؤسسات الحاكمة على جميع المستويات، والإدارة المتكاملة للحدود، وأمن الحدود التي ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بمسؤولياتها الرئيسية المقررة. إلا أنه لا يزال من الضروري إيجاد سبل لتعزيز قدرات البلد الأوسع نطاقا في مجالي الإدارة والحوكمة، ولتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لشعبها، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار. وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ عدد من المبادرات الثنائية، فإن أثرها الإجمالي سيجري تعزيزه من خلال تحسين عملية التنسيق ضمن إطار عمل واسع النطاق ومملوك وطنياً يهدف إلى إصلاح الدولة، مع البناء على المخططات المعدة سلفا، والتي يمكن فيها الاستفادة، حسب الاقتضاء، من إسهامات الأمم المتحدة.

٨٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم متواصل نحو تحقيق إنجازات هامة في مجال الأمن. وقد أسهم ازدياد التعاون بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية والشعب الهايتي في التصدي، بمزيد من الفعالية، للتهديدات الناجمة عن العناصر الإجرامية. وفي غضون ذلك، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الشرطة. إلا أن هناك احتمالا كبيرا أيضاً بتجدد الاضطرابات أو العنف، الذي ما برح يتفاقم نتيجة الظروف الاقتصادية - الاجتماعية، بما فيها المعاناة التي سببتها العواصف، وأخيراً التوترات الناجمة عن العملية الانتخابية الجارية التي قد يجري التلاعب فيها لأسباب سياسية أو إجرامية. وبينما لا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تطور قدرتها على التصدي بمفردها لهذه التهديدات، فإن تشكيل البعثة وولايتها حالياً، بصيغتهما اللتين أقرهما مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، سيمكنان البعثة من مواصلة الاضطلاع بدورها في الحفاظ على استقرار البلد. وفي أثناء ذلك، ينبغي استكمال

زيادة تيسير دوريات البعثة لحراسة الحدود البرية والبحرية بمشاركة بلدان أخرى في المنطقة، حيث إن لمشاركتها أهمية حاسمة في مواجهة المشاكل الحدودية، ومنها احتمال أن يؤثر الاتجار بالمخدرات في زعزعة الاستقرار.

٨٩ - وقد أُحرز تقدم محدود أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان، وسوف يرتهن إحراز تقدم حقيقي في عدد من المراحل الأساسية الحاسمة بتحديد السلطات الهايتية للأولويات السياسية. وستكون مشاركتها التامة حاسمة الأهمية في ضمان إنشاء مجلس أعلى للسلطة القضائية، وافتتاح كلية القضاء، وتعزيز مكتب حماية المواطنين، وكذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية الرامية إلى توسيع مرافق السجون في البلد. أيضاً ما زال الدعم الثنائي المتواصل والسخي لا غنى عنه.

٩٠ - وأخيراً، فإن الدمار الناشئ عن الأعاصير والعواصف المدارية قد كشف أمام العيان الحاجة الماسة إلى تحسين ظروف المعيشة اليومية لدى الشعب الهايتي، والربط بين الاستقرار الأمني والتنمية، ذلك لأن المعدلات الحالية للفقر والحرمان والمعاناة في البلد تتعارض صراحةً مع تحقيق استقراره على المدى البعيد. وما لم تبذل الآن جهود كبيرة لمواجهة التهديدات الاقتصادية - الاجتماعية، فإن الأزمة المالية العالمية ستجلب معها خطر حدوث المزيد من التدهور، نظرا إلى انخفاض التحويلات المالية. وإنه لأمر ملح أن تعمل السلطات الهايتية عن كثب مع المجتمع الدولي لتيسير تدفق معونات الإغاثة والتعافي اللازمة، في الوقت التي تقوم فيه بإرساء الأساس لاستئناف أنشطة القطاع الخاص وتعمير البلد وتنميته على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، من شأن المقترحات التي حددها البروفسور كوليير، إلى جانب ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحليل احتياجات ما بعد الكوارث، توفير عناصر حاسمة الأهمية في الطريق نحو إرساء أمن اقتصادي دائم في هايتي. ويتيح عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن النمو والحد من الفقر فرصة ثمينة لمزج تلك الأفكار في خطة عمل شاملة ومتسقة، والمساعدة على بدء تنفيذها. ومن الضروري، حتى في ظل الأحوال المالية الحالية، أن تبذل جهود إضافية في الوقت الحالي، وقد تكون الموارد اللازمة متواضعة نسبياً بالقيمة المطلقة، إنما يمكن، على غرار ما يجري في بلدان أخرى تواجه ضغوطاً اقتصادية - اجتماعية، أن يفضي توفير الدعم في الوقت المناسب لاستراتيجية جيدة التصميم إلى إحداث فرق حاسم في ضمان المكاسب التي تحققت حتى الآن، وفي إجهاض أي تراجع نحو الوراء قد تترتب عليه تكاليف كبيرة جداً في الأجل الطويل.

٩١ - وعلى الرغم من الصعوبات الخطيرة التي ظهرت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الوضع الحالي ما فتئ يتيح الفرصة لإحراز تقدم نحو توطيد الاستقرار، بالنظر إلى توافر ما يلزم من الصبر والمثابرة. وما زالت هناك حاجة ماسة إلى المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في دعم مؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتقديم المشورة التقنية وتوفير الموارد

اللازمة. بيد أن هذه المساعدة لن تكون مثمرة إلا إذا واجه الهايتيون بأنفسهم ما يعترضهم من تحديات طويلة الأجل بنفس مستوى العزيمة وروح التوافق الذي أبدوه فور حدوث العواصف. ولا يمكن إنجاز وضع وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، واعتماد تشريعات سليمة، وصياغة استراتيجية اقتصادية، وقبل كل شيء، تعزيز الحوار والتعاون السياسي، إلا بالمشاركة التامة من قيادة هايتي وشعبها، اللذين يضطلعان دائماً وأبداً بالمسؤولية عن مستقبل بلدهم.

٩٢ - وأود أن أختتم بالإعراب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، السيد هادي العنابي، ولرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما أبدوه من شجاعة وتفان في عملية تحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك لتلك الحكومات التي وفرت القوات والشرطة لهذه العملية.

المرفق الأول

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

(في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)

البلد	ضابط أركان		القوات		المجموع
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
الأرجنتين	–	٩	١٠	٥٣٩	**٥٥٨**
الأردن	–	١٠	–	٧١٨	**٧٢٨**
إكوادور	–	١	–	٦٦	**٦٧**
أوروغواي	–	١٣	٥٠	١ ٠٥٩	**١ ١٢٢**
باراغواي	–	–	–	٣١	**٣١**
البرازيل	–	١٥[١]	٦	١ ٢٦١[٢]	**١ ٢٨٢**
بوليفيا	–	٣	٥	٢٠٠	**٢٠٨**
بيرو	–	٥	–	٢٠٤	**٢٠٩**
سري لانكا	–	١٠	–	٩٤٩	**٩٥٩**
شيلي	–	٦	٥	٤٩٢	**٥٠٣**
غواتيمالا	–	٥	٦	١٠٧	**١١٨**
فرنسا	–	٢	–	–	**٢**
الفلبين	–	٢	١١	١٤٤	**١٥٧**
كرواتيا	–	٣	–	–	**٣**
كندا	–	٤	–	–	**٤**
نيبال	–	١٠	١٣	١ ٠٥٤	**١ ٠٧٧**
الولايات المتحدة الأمريكية	–	٤	–	–	**٤**
المجموع	**–**	**١٠٢**	**١٠٦**	**٦ ٨٢٤**	**٧ ٠٣٢**

(١) بما في ذلك قائد القوة.

(٢) بما في ذلك ضابط بوليفي واحد يعمل مع الوحدة البرازيلية.

المرفق الثاني

البلدان المساهمة بأفراد شرطة ووحدات شرطة مشكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

(في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩)

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة المشكلة		المجموع
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
الاتحاد الروسي	–	١٠	–	–	**١٠**
الأرجنتين	–	٤	–	–	**٤**
الأردن	–	٢١	–	٢٩٠	**٣١١**
إسبانيا	٣	٣٨	–	–	**٤١**
أستراليا	–	–	–	–	**–**
أوروغواي	–	٧	–	–	**٧**
إيطاليا	–	٥	–	–	**٥**
باكستان	–	–	–	٢٤٧	**٢٤٩**
البرازيل	–	٤	–	–	**٤**
بنن	١	٣١	–	–	**٣٢**
بوركينا فاسو	–	٢٢	–	–	**٢٢**
تركيا	٣	٤٣	–	–	**٤٦**
تشاد	–	٣	–	–	**٣**
توغو	–	٥	–	–	**٥**
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٦	–	–	**٧**
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	٢	–	–	**٢**
رواندا	–	١٤	–	–	**١٤**
رومانيا	٦	١٧	–	–	**٢٣**
سري لانكا	–	١٣	–	–	**١٣**
السلفادور	–	٤	–	–	**٤**

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة المشكلة		المجموع
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
السنغال	–	٤٦	–	٨٥	**١٣١**
شيلي	١	١٤	–	–	**١٥**
صربيا	١	٤	–	–	**٥**
الصين	٤	١٤	٥	١٢٠	**١٤٣**
غرينادا	–	٣	–	–	**٣**
غينيا	٤	٥١	–	–	**٥٥**
فرنسا	١	٥٧	–	–	**٥٨**
الفلبين	٥	١٣	–	–	**١٨**
الكاميرون	–	٨	–	–	**٨**
كرواتيا	–	١	–	–	**١**
كندا	١٧	٧٧	–	–	**٩٤**
كوت ديفوار	٥	٥٥	–	–	**٦٠**
كولومبيا	–	٧	–	–	**٧**
مالي	١	٥٤	–	–	**٥٥**
مدغشقر	–	١	–	–	**١**
مصر	–	٢٢	–	–	**٢٢**
المكسيك	–	–	–	–	**–**
نيبال	٣	٤١	٩	١١٥	**١٦٨**
النيجر	٣	٥٩	–	–	**٦٢**
نيجيريا	–	٤	٣٠	٩٤	**١٢٨**
الهند	–	–	–	١٣٩	**١٣٩**
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٣٨	–	–	**٤٤**
اليمن	–	١	–	–	**١**
المجموع	**٦٥**	**٨٢٢**	**٤٤**	**١ ٠٩٠**	**٢ ٠٢١**

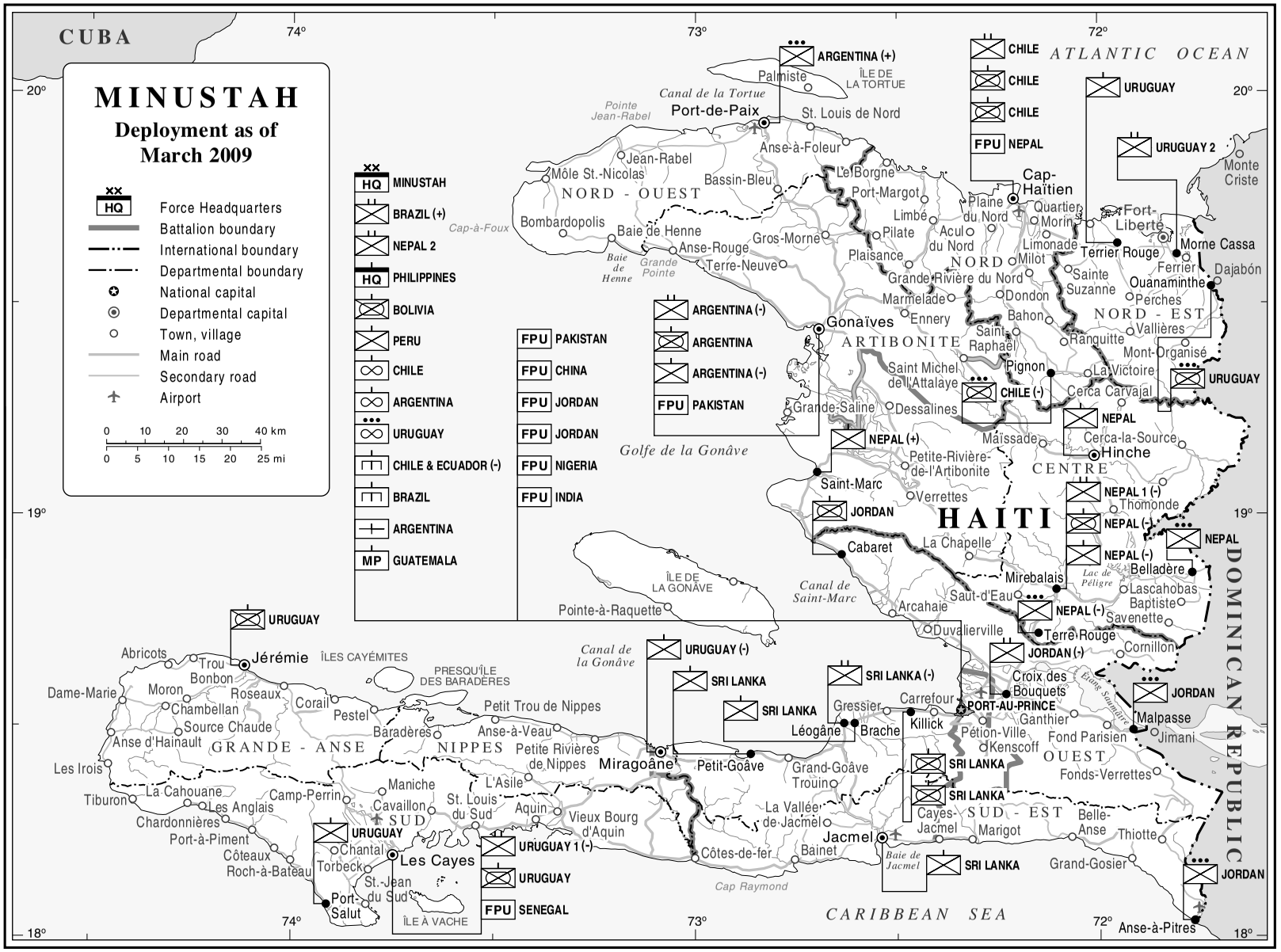

Map No. 4224 Rev. 23 UNITED NATIONS
March 2009

Department of Field Support
Cartographic Section